عدل و تمكين

ورقة سياساتية

بـــناء الـسـلام
من منظور النساء السوريات

E&E
Equity and
Empowerment

www.ee-sy.org
info@ee-sy.org

مـقـدمـة

"لأن السلام شأن نسوي"، شعارٌ تبنته شبكة شأن للنساء، وهي أحد مشاريع منظمة عدل وتمكين، التي يتمحور عملها داخل سوريا، وتنتشر تدخلاتها وأنشطتها على نطاق غير محدد جغرافياً وديمغرافياً، وتعمل على قضايا متعددة ولها أهداف وغايات محددة تركز على إشراك فعال وحقيقي للنساء في كافة مناحي الحياة وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسعى لترك أثر مجتمعي إيجابي وعميق ومستدام في واقع ومستقبل النساء السوريات. ترى عضوات الشبكة بأن السلام المستدام في سوريا له خصوصيته، وينظر إليه بعيون مختلفة من قبل النساء السوريات في مختلف مناطق السيطرة في سوريا، وبأن الحل السياسي، هو شرط لازم ولكن غير كافٍ لتحقيق السلام، السلام الذي تساهم ببنائه النساء السوريات.

من خلال هذه الورقة السياساتية المعنونة " بناء السلام من منظور النساء السوريات، تقدم شبكة شأن رؤية مصغرة لنساء ونسويات سوريات حول النزاع، أسبابه، تداعياته، وآليات بناء سلام حساس للنساء.

عينة المشارِكات:

ناشـطات حقوقيـات - صحفيات - باحثـات - مديرات تنفيذيات - سياسـيات - نسـويات - عضوات في حزب - مؤسِّسات لتيارات سياسية وجمعيات - عضوات فـي هيئة التفـاوض وصياغـة الدسـتور - محاميـات - كاتبـات - محاضِرات - ناشـطات مجتمعيـات في التماسـك الاجتماعي - مشـاركات فـي منظمات وهيئات لبناء السلام على المسـتوى العالمـي - مدربات مواطنة وجندر وبناء سلام - ربات منازل - معلمات - أساتذة جامعيات - عاملات في مجالات خاصة - موظفات.

1- تحليل النزاع في سوريا من منظور نسائي/نسوي:

تتعدد أشـكال النزاع في سـوريا ويصعب توصيفه قانونياً وسياسياً واجتماعياً فـي منازعات حسـب ثنائيـات: نظام ومعارضـة – نظام ومعارضـات – أنظمة ومعارضات – تفاهمات وتدخلات دولية –سـلميٌ ومسـلح – سـني وشيعي – أقليات وأكثرية.. إلخ؛ مع وجود ستة أعلام على الأرض السورية: سوريا – روسيا – إيران – تركيا – إسـرائيل – أميركا، وتدخلات فرنسية وبريطانية. هذه القوى الإقليميـة تدعم قوى محلية، حيث أن إيران وروسـيا تدعم النظام السـوري – أمريـكا تدعم الإدارة الذاتية – تركيـا تدعم الجيش الوطني، بالإضافة إلى قوى سيطرة أخرى مثل هيئة تحرير الشام.

عسـكرياً: يسـعى النظام السـوري للقضاء علـى الحراك الشـعبي المطالب بالتغيير والحفاظ على سـلطته بالقبضة الأمنية والآلة العسكرية، بينما تحمل

الإدارة الذاتية مشـروعاً آخـراً منادياً بحقوق الكرد من أجل تشـكيل كيان في الشـمال بدعم أمريكي. أما هيئة تحرير الشـام فتسـعى لنيـل اعتراف دولي بوجودها وشرعنة هيمنتها على مناطق إدلب بينما يعمل الجيش الوطني في مناطق من ريف حلب، والمسـماة "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، بما يتناسب مع الرؤية التركية.

في المرحلة الحالية هناك صراع بين النظام السـوري المدعوم من روسـيا ضد هيئة تحرير الشام في شمال غرب سورية، وهو متقطع في الآونة الأخيرة وأقل زخماً مما كان عليه في السـابق. وفي الشـمال الشرقي هناك صراع بين قوات سـوريا الديمقراطية وبيـن الجيش الوطني المدعوم مـن تركيا، في ظلال نية تركيـة واضحـة بالتمدد إلى مناطـق أخرى لإنشـاء منطقة عازلـة على طول الحدود السـورية التركية. أما في محافظة دير الزور فتسيطر الفصائل الإيرانية علـى الحدود مع العـراق وتدير عملية واسـعة بتغيير البنيـة الاجتماعية غبر تشـييع السـكان و التغيير الديموغرافي والمذهبي وتهريب المخدرات، وفي الجنوب السـوري وتحديداً في درعا ورغم عودة سيطرة النظام على المحافظة إلا أن الانفلات الأمني وحوادث التصفيات بالقتل المباشر أو العبوات الناسفة أو اقتحامات النظام السوري لكل منطقة على حدى بمساندة القوات الإيرانية أحيانـاً يجعـل الوضع قـابلاً للانفجار، عدى عـن القصف الإسـرائيلي للمواقع السـورية والإيرانية كل حيـن، بالإضافة إلى هجمات داعـش أيضاً في مناطق متفرقـة مثـل الباديـة السـورية ومناطـق ريـف الحسـكة ، ولا تعتبـر هذه الجهات قوى سياسـية متصارعة إنما قوى عسـكرية تتصارع

للسيطرة على أكبر بقعة جغرافية سورية لتكون لهم في المستقبل

سياسياً: توجد قوى سياسية كهيئة المفاوضات السورية ومكوناتها، الائتلاف الوطني السوري، المجلس الوطني الكردي، هيئة التنسيق الوطنية، منصة موسكو، منصة القاهرة، ومجلس سوريا الديمقراطية وعصبه الأساس PYD - PKK، وهناك تيارات وأحزاب وحركات سياسية تعمل منفصلة خارج المسار الرسمي السياسي. إجمالاً هناك اتجاهان من هذه القوى: إسلامية عروبية، كردية يسارية، وأحزاب وتيارات وحركات يسارية تحمل في عضويتها التنوع، والصراع الدائر بين هذه القوى يتمثل بثلاث قضايا رئيسية: العلمانية، اللامركزية، حقوق النساء.

أما المواقف الإشكالية لمعظم القوى السياسية الفاعلة فتكمن في التوجه نحو ترسيخ شرعية الأكثرية على حساب الأقلية، والإيمان بإسقاط النظام من خلال العسكرة كخيار استراتيجي و عدم تمثيل النساء بشكل حقيقي و عدم إشراك الحركة النسوية، بالإضافة إلى النزوع إلى المسار الرسمي الذي تحكمه التوازنات الدولية والإقليمية لهدف تنفيذ مضامين القرارات الدولية، دون توحيد آليات العمل في البرامج السياسية للمرحلة المستقبلية، مع وجود انقسامات داخلية، و الخلاف الرئيسي بين مشروعي العروبة والإسلام، والدولة الحديثة القائمة على فصل الدين عن الدولة والمواطنة المتساوية التامة، والقضية الكردية التي يتم اعتبارها قضية مركزية ووطنية. نتيجة لذلك، تصبح قضية المساواة في المشاركة السياسية رهينة كل تلك

التجاذبات، وبالتالي يفقد المسـار السياسي الحساسية الجندرية للنزاع وتصبح قضية النساء أمراً شكلياً.

ربما يمكن إيجاز الإشـكالية بتبعية كل جهة لأجنـدات دول إقليمية وعالمية خارجية، حيث يغيب الدور الوطني أو المحلي في إدارة الصراع مما يبقي الوضع السـوري بحال ركود دون أي تقدم يذكر لعدم اتفاق الدول على خطة أو رؤية لإيقـاف الحـرب والبدء بالانتقال السياسـي ومناقشـة قضايـا مهمة تتعلق باللاجئيـن/ات والمعتقليـن/ات وعودة النازحيـن/ات.. إلخ؛ كمـا يضاف إلى خلفية هذا الصراع الرغبة في الوصول إلى السـلطة من أجل السلطة بحد ذاتها وليس لتحقيق برنامج سياسـي أو رؤية مرتبطة بشكل الدولة الحديث لسوريا، والبعد الديني ليحكم الإسلام سـوريا، و إقصاء النسـاء بنيوياً في سـوريا. أما القـوى الخارجية فإنهـا تعمل من أجل مصالحها الخاصة، وتسـتخدم سـوريا كمسرح لتصفية الحسـابات من جهة، ولتعظيم المكاسب من جهة أخرى في ملفات متشابكة فيما بينها.

شـهدت سورية عموماً عبر السـنوات الماضية كل أشكال الصراع ومستوياته، وبلغت ذروتها في عمليات الإبادة الشـاملة العسكرية، والتغيير الديمغرافي، والتهجير القسـري الذي مورس على خليفات طائفية أو إثنية أو سياسـية أو عسكرية في عدة مناطق سورية، لكنها اليوم أخف حدة، ففي الشمال الشرقي نجد عـداءً مبطناً وانقطاعاً فـي التعامل بين الجهات المسـيطرة حالياً وربما التمييـز السـلبي بينها (النظام السـوري والفصائـل الإيرانية وقسـد)، وفي

منطقــة إدلب نجد التمييز الســلبي بالتعامــل مع الفئات الأخــرى ويصل إلى الاعتداءات المتكررة كالعنف والقتل والسرقة ..إلخ والقصف المتقطع، وهذا ينطبــق أيضاً على كامل الشــمال الســوري. أما فــي مناطق ســيطرة النظام الســوري تصــل أيضــاً إلــى مســتوى الاعتــداءات والتمييــز الســلبي ضــد المعارضين/ات وأبناء بعــض المناطق وبعض الطوائف، كما أن جميع أطراف النزاع تســتخدم خطاب الكراهية والاستعداء ضد بعضها البعض علناً أو ضمناً، فهي ثنائية مســتمرة بحالة العــداء بين موالي/ة ومعارض/ة، وبين ســني/ة وعلــوي/ة، وبين كردي/ة وعربي/ة، حتى بين سياســي/ة وثــوري/ة، أقلي/ة وأكثري/ة، وإسلامي/ة وعلماني/ة، يســاري/ة ويميني/ة، ومؤيد/ة للنسوية وكاره/ة لها.

2- الأسباب التي تقف وراء النزاع في سورية:

من خلال معرفة احتياجات الجهات الخارجية المرتبطة بالصراع يمكن تشكيل تصور واضــح عن احتياجــات الأطراف المتصارعــة، فمناطق نفــوذ أكثر تعني مكاســب أكثر وثــروات وقواعد عســكرية أكثر، وفــرض أيديولوجيات معينة تناسبهم.

إن سلطات الأمر الواقع بما فيهم النظام السوري يعملون لهدفين: البقاء في الســلطة والحفاظ عليها، كما أن هناك أسبابُ مرتبطة بالبقاء وإثبات الوجود والحفاظ على القوة، وهم يســتخدمون أســاليباً متشــابهة بالقمع، مع تشابه كبير بين حال الســكان، من التعرض للخطر وغياب الأمان والاســتقرار، وســوء الأحوال المعيشية.

يسعى النظام السوري لاستعادة السيطرة على كل سوريا دون أي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، أما هيئة تحرير الشام فإن موقفها ليس مرتبطاً بشكل كبير بمعارضتها للنظام، بل أصبح موقفاً إقليمياً وبمضمون إسلامي، فهي تسعى للاعتراف الدولي بسيطرتها على المناطق المتواجدة فيها. وفي مناطق المعارضة من يعتبرون أنفسهم بأنهم أصحاب الدم وأولياء الثورة، لأنهم من دفع الثمن الأكبر، ولهم الحق بتمثيلها في العملية السياسية وتقرير مصير شكل الدولة السورية.

للإدارة الذاتية خصوصية في الصراع بسبب وجود مشروع فيدرالي وهو ما يعارضه الجميع بمن فيهم النظام السوري والمعارضات. والمعارضة على صعيد آخر، لا تقل مطالبها عن إنهاء النظام والانتقال السياسي وحل كل الملفات العالقة كمحاسبة المجرمين والإفراج عن المعتقلين/ات وإعادة اللاجئين/ات والمهجرين/ات والعدالة الانتقالية. أما الجيش الوطني فهو من القوى المدعومة تركياً، وبالتالي ينظر بعين المصلحة التركية في الوقت الذي تطالب فيه وداعش ومن لف لفيفها بالخلافة الإسلامية.

3- الصراع وآثاره السلبية على النساء السوريات:

إن تماهي العنف البنيوي المتمثل في القوانين التمييزية والسياسات العامة للدولة مع العنف الثقافي (الهياكل الأبوية المدعمة بالأعراف والتقاليد) يجعل النساء غير قادرات في كثير من الأحيان على اتخاذ قرار بشأن مسائلهن الشخصية، ويعانين من تدني مكانتهن الاجتماعية وقلة فرصهن، وهو ما ازداد خلال الحرب؛ حيث ساهمت هذه الهياكل المجتمعية في الحفاظ على

الوضع الأدنى للنســاء اجتماعياً ومهنياً وسياسياً، وتكريس منظومة العادات والتقاليد لحصر المــرأة ضمن الحيز الخاص (المنزل)، وتغييّبها عن المشــاركة الحقيقيــة والفعالة في الحيــز العام، وفي مواقع صنع القــرار وضعف تضمين احتياجاتها ضمن العملية السياسية ومنها العملية الدستورية.

تتعرض النســاء الفاعلات في العملية السياسية لإقصاء ممنهج سواء من قبل النظام أو من قبل الجماعات اليمينية، رغم أن مشاركتهن السياسية تعتبر جزء مــن الحــل، فالنســاء يحملــن رؤى وأفــكاراً جديــدة، ويســتطعن التعبير عن الاحتياجات بشــكل أفضل. إن هذه العقلية الذكوريــة تمتد لتؤثر على أي دور ممكن أن تلعبه النساء في كافة المجالات، وهو ما نراه في الهجوم المتواصل علــى عملهــن خاصــةً من قبــل القيــادات الدينية التــي تتحكم بــرأي وتوجه المجتمعات البسيطة، مما يؤدي إلى استمرار الهجوم على عمل النساء، ويؤثر ســلباً على المســتوى الاقتصــادي والأمنــي والمجتمعي للمــرأة، ومع غياب التمكين الاقتصادي تنحسر مشاركتهن في عملية بناء السلام وخياراتهن على كافة المسارات.

كما أنه خلال الصراع العسكري يتم استخدام النساء كأداة ضغط اجتماعي من قبل كافة الجهات لكســب المعارك العســكرية واســتفزاز الخصوم، فالنظام الســوري كان يســتخدم النســاء كرهائــن لإجبــار رجــال العائلة على تســليم أنفسهم، مستغلاً خوف أقربائهن عليهن مما يُرَوّجُ عن اغتصابه لهن واعتداءه عليهن فــي المعتقلات. بالإضافة إلى الاعتداء الجنســي والجســدي والعنف

الـذي تعرضت له النسـاء علـى كامـل الجغرافيا السـورية وخصوصـاً عندما سـيطرت داعش على مناطق واسـعة منها. ونشـهد حالياً التجنيد القسـري الذي تفرضه قوات سـوريا الديمقراطية على الطفلات بين عمر13الى 17عاماً. فـضلاً عـن التحكم بحياة النسـاء الخاصة من خلال فرض ملابـس محددة كما يحـدث فـي مناطـق هيئـة تحريـر الشـام حاليـاً وداعـش سـابقاً ومنع حرية التنقل والعمل.

تختلف احتياجات ومشاكل النساء من مكان لآخر باختلاف الخلفية الاجتماعية والاقتصاديـة، والثقافيـة، والتعليمية...إلـخ ولذلـك تـم عقـد عـدة لقاءات ومقـابلات واجتماعـات مـع نسـاء مـن مناطـق مختلفـة، وتبيـن أنهـن **تعانيـن عموماً في المجتمع السـوري** مـن التهميش و الاسـتغلال المادي والجنسي والتحرش والاغتصاب، بنسبة أكبر من الرجال، وما يزيد الطين بلة، أن التصريح عن ذلك يعرضهن لأذى مضاعف رغم كونهن ضحايا ، حيث تلحق بهن وصمة اجتماعية ناتجة عن العادات والتقاليد، يضاف إلى ذلك سـلب حقوقهن باختيـار شـريك الحيـاة، أو تزويج القاصـرات، الـذي تفاقم وازداد مـع النزوح وخسارة الموارد وتعسر الأحوال المادية للعائلات و/أو المعيلين/ات، فتعمد الأسـر التي تملـك عدداً من البنـات إلى تزويجهـن وإخراجهن مـن المدارس للتخفيف من المصاريف والمسؤوليات.

أيضـاً تلحق الوصمة بهـن أيضاً في حالات الانفصال والـطلاق وما يتبعها من مشـكلات تتعلق بحضانـة ورعاية الأطفـال/ات، إضافة إلى تحميلهن شـرف

العائلة الذي لا يخلو من عنف مضاعف ومبرر قانونياً واجتماعياً يصل حد القتل. إضافة إلى حرمانهن من الميراث أو بخسه مقارنة بالرجال، كما ازدادت قيود التنقل والسفر نتيجة تردي الوضع الأمني. وفي المخيمات كان الوضع أكثر سوءاً خصوصاً مع عدم احترام المخيمات لكرامة النساء وخصوصيتهن وتعرضهن لجميع أنواع الانتهاكات والعنف.

أما في نطاق العمل فإن الكثير من السياسات الداخلية لا تراعي خصوصية النساء الفيزيولوجية، فالحامل تجد صعوبة في الحصول على فرصة للعمل، لتفادي جهات العمل إعطائها إجازة أمومة والتي تكون قصيرة غالباً، ويضاف إليها طول فترة الدوام، دون مراعاة كونهن أمهات، وعدم وجود حمام منفصل للنساء، أو غرفة حضانة واستراحة للرضاعة، عدى عن التفاوت بالأجور، وعدم تسليمهن مناصب قيادية، والاستخفاف بقدراتهن في أداء المهام الوظيفية، أو العمل بأماكن صنع القرار، والتدقيق الكبير على أخطائهن على عكس الرجال. يضاف إلى ذلك العبء في الموازنة بين العمل والمهام الأسرية والمنزلية التي تلقى أيضاً على عاتقهن، مع غياب البيئة التشريعية المنصفة ووجود قوانين تمييزية وسياسات عامة للدولة "حيث تسيطر" والتي تسهم في تكريس إقصاء النساء والفتيات من الفضاء العام، وتشجع في بعض الحالات على العنف ضدهن مثل العذر المخفف في ما يسمى بجرائم الشرف، وتزويج المغتصبة بمن اغتصبها وغيرها.

4- اقتراحـات لحـل الصـراع أو تحويله إلى شـكل أقل عنفاً مـن وجهة نظر نسائية/نسوية:

✔ دولياً:

أولا خـروج القوات الأجنبية من الأراضي السـورية، وأن تكون الجهات الدولية الراعية للحل محايدة، مع تحييد الدول المنخرطة بالملف السوري وعدم قبول الدعم منها أو مشـاركتها، وإعـادة الأمر إلى اليد السـورية وإزالة كافة أنواع الهيمنة السياسية والمالية والعسكرية الدولية.

✔ قانونياً وأمنيًا:

أن يتـم العمـل على نزع الـسلاح من الميليشـيات بجميع تنوعاتهـا، وإصلاح مؤسسـة الجيش والمؤسسـة الأمنية، وضبط السلاح ومنع انفلاته، ومركزته بيـد جهة وطنيـة مختصة، لتكون الضامن لبدء الاسـتقرار فـي البلد والحامي لمؤسسـاتها ودستورها، والبدء بمساءلة ومحاسـبة مجرمي الحرب، وتطبيق العدالة الانتقالية.

✔ سياسياً:

دعم الثقـة بالعملية السياسـية وتطبيق القـرارات الدولية للحل السياسـي، والبدء بعملية التحـول الانتقالي باتجاه الديمقراطيـة، لتحقيق معايير البيئة الآمنـة والمحايدة، ووضع دسـتور ينظم ويدير هذه المرحلـة ويضمن العدالة الانتقاليـة في جميـع مضامينـه، والذي يأخـذ بمصالح كل مكونـات وفئات الشـعب دون تمييـز، وتشـكيل الهيئـات والمؤسسـات الدسـتورية، وفصل السلطات.

محلياً:

الاعتماد على المجتمع المدني في تقريب وجهات النظر بشرط أن يكون هناك تمثيل حقيقي للأفراد ولكل الجماعات والفئات والحد من تسلط وقمع سلطات الأمر الواقع لكل حراك مدني، وبناء الثقة عن طريق إطلاق سراح المعتقلين/ات والمخطوفين/ات وبيان مصير المختفين/ات قسراً وضمان العودة الأمنة والطوعية والكريمة للاجئين/ات والنازحين/ات إلى أماكنهم/ن الأصلية، والبدء بعملية إعادة الإعمار القائم على أساس الاحتياج الحقيقي وليس بناءً على مصالح الدول المانحة، والبدء بجلسات حوار مجتمعي لرفع الوعي هدفها الاساسي هو تخفيف حدة الصراع وتعريف كل طرف بحقوقه وواجباته والأضرار التي لحقت به، وبأن كل طرف هو مكمل للآخر ويعملان معاً لإنشاء مجتمع سليم ومتماسك بالإضافة إلى العمل على الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص عمل للجميع، ومواجهة والقضاء على خطاب الكراهية.

نسائياً/نسوياً:

بينت السيدات والفتيات اللاتي تمت مقابلتهن بأن تلبية احتياجات النساء عامل مهم في عملية بناء السلام؛ كخلق بيئة آمنة في كافة الأماكن في المنزل والعمل والمجتمع تضمن سلامتهن الشخصية؛ وتأمين المستلزمات الأساسية من مأوى وصحة وعمل وتعليم وإيجاد ملاجئ للحماية الاجتماعية تلجأ إليها النساء عند تعرضهن للعنف أو فقد المنزل في ظل التهجير والحرب. والعمل على الوصول إلى المناطق الريفية والنائية وتأمين الاحتياجات (الصحية - التعليمية - سبل العيش - فرص عمل). واقترحن أن

تتواجد في كل منطقة دار أو مجلس يعنى بشؤون المرأة ودعمها، وأن تكون هذه المجالس سـهلة الوصول لجميع النسـاء، وترسي الاسـتقرار الاجتماعي دون أن يمـارس المجتمـع عليهـن أي ضغوطات أو وصمـة اجتماعية فيقمن باختيار ما يرغبن به وبدعم من المجتمع وبدون فرض.

كمـا أكدن النسـاء على أهميـة التعليم والتقويـة وبناء القـدرات والتمكين الاقتصادي، وتأمين الأقسـاط الجامعية والتكاليف المدرسية لتعليم الفتيات، ومحاربـة الأفـكار الخاطئـة حـول إكمـال تعليمهن فـي الجامعـات، ودمج المتضـررات مـن الحرب مـن جديد بالمجتمـع لأن اسـتمرار تطبيـق الأحكام المجتمعية الخاطئة على النسـاء سـيؤدي إلى الحد من التماسك المجتمعي مما يهدد عملية بناء السلام واستدامته.

كما شددن أيضاً على ضرورة تحقيق المساواة في القوانين والسياسات كافة، وإزالة أي تمييز قانوني ضد المرأة، وتفعيل قانون المحاسـبة؛ وفسـح المجال لمشـاركتها بالتفكير واتخـاذ القرار والتخطيـط والوسـاطات لعمليات بناء السلام، وزيادة مشـاركة النسـاء في كافة المجالات حتى الأمنية والعسكرية منها؛ وضرورة وجود تنسيق وتحالفات مشتركة بين النساء وتفعيل سياسات الصـون ضمن منظمات المجتمـع المدني. بالإضافة إلى تحضير مسـودة خطة وطنيـة من قبـل المنظمات النسـوية والمهتمة بشـؤون المـرأة حتى يكن جاهزات في المسـتقبل عنـد وجود أي مفاوضات، بالإضافـة إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنسـاء والرجال؛ ومحاولة اختيار المحتوى الإعلامي الذي

يلائـم المجتمعـات والسـياقات المتنوعة ضمنه مـن أجل التوعية والحشـد والمناصـرة لقضايـا النسـاء وتخفيـف خطاب الكراهيـة الذي يزيـد من حدة النزاعات، واسـتهداف الأشـخاص المؤثرين كرجال الدين للتحدث ضمن خطب الجمعة عن أهمية المرأة ودورها.

✔ اجتماعياً:

يجب إقرار ميثاق شـرف قيمي خاص بوسـائل الإعلام وقنوات الحوار الأخرى، للعمـل على منـع أو الحد من خطـاب الكراهية والتحريض ضد النسـاء، وبناء هويـة مواطنة مشـتركة؛ والخروج مـن واقع الصدى والحوار مـع النفس إلى الحـوار مع الآخر، وفتح قنوات التواصل بيـن كل الهويات ومعرفة التوافقات ضمنهـا، ومحاولة الوصول إلى الفئات والشـرائح المتعـددة لتصحيح طبيعة العلاقـات بين المكونات وإشـراك كافة المجموعات؛ كمـا يجب عدم احتكار العمليـة السياسـية ضمن مجموعـة محددة من النسـاء، بل يجـب فتح باب المشاركة لشريحة أكبر منهن. قد تكون النساء أقل طائفية لذا يمكن لهن أن يلعبن دوراً في الاندماج الاجتماعي، من خلال رصد خطابات الكراهية والتصدي لهـا، وتصديـر خطاب مشـترك جامع للـكل؛ ويمكـن للمرأة المسـاهمة في التخطيط الاجتماعي الاسـتراتيجي والاستفادة من التجارب السابقة، كدروس مسـتفادة، كونها صانعة سلام وصمام أمان في جميـع مراحل عملية السلام. كما يمكن إنشـاء مناطق للسكن المشـترك؛ وقيام المجتمع المدني بأنشطة مشـتركة جامعة وخاصة التدخلات الثقافية منها والفنية. ويمكن للنسـاء أن يلعبـن دوراً في العلاج والوقاية والتدخل الاجتماعي ابتداءً من الأسـرة وصولاً إلـى أعلى الهرم فـي المجتمع، مع رفض الوجود الصوري للنسـاء بمراكز صنع

القرار، حيث يمكن لهن أن يلعبن دور الوسيط مع النساء في الأطراف المقابلة بهدف تسهيل حوارات المجتمع ويمكن أن يأخذن دوراً بعد الحرب في مساعدة المتضررين/ات والمساهمة بتوزيع المساعدات؛ تحت المظلة المجتمعية القادرة على حماية النساء نسبياً من الأذرع العسكرية الموجودة.

توعوياً:

على الرسائل التي يجب نقلها بين أطراف الصراع أن تركز على أهمية المواطنة المتساوية، ومنع التمييز تحت أي شكل والمساواة بين جميع العناصر المكونة للمجتمع، وشرح سلبيات التعامل على أساس طائفي أو ديني، والحفاظ على التنوع وإيضاح إيجابياته، والالتزام بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان في النزاعات؛ والتوعية بتداعيات العنف، ورفض ممارسته على أي شخص أو فئة، مهما كان اختلافها، وضرورة الحوار السلمي الذي يبنى على قاعدة احترام الآخر وإظهار هموم ومشاكل النساء السوريات المشتركة؛ ونقل الرسائل الإيجابية بين الجماعات لتخفيف الاحتقان، والتركيز على إظهار أن الضرر الناجم عن الصراع قد طال جميع الأطراف، لأن الجميع يعتقد أنه الأكثر تضرراً و أن الأطراف الأخرى وضعها أفضل مع مراعاة عدم استخدام المصطلحات الإشكالية واستعمال المصطلحات التي تخفف من الكراهية بين الأطراف.

يمكن أن يتم ذلك عبر وساطات إيجابية من الأفراد المقبولون والمقبولات اجتماعياً وسياسياً بين كل الأطراف؛ وهي شخصيات غير إشكالية وذات ثقة ومصداقية من موارد السلام؛ وتشكيل لجان السلم الأهلي في جميع المناطق،

ولجان توثيق حيادية ومهنية، مع صلاحيات تسمح باتخاذ القرارات؛ وتشكيل لوبيات وتجمعات للنساء المتضررات. تستخدم هذه الجهات الإعلام والمحاضرات، والمنشورات الطرقية، ومنصات التواصل الاجتماعي؛ وأيضا تعتمد على التوعية المحلية عن طريق الأشخاص المفتاحيين وخطب الجمعة واللقاءات الدينية الأخرى والمشاريع والمبادرات المجتمعية التشاركية.

وقائياً:

يجب إلزام جميع أطراف النزاع باتفاقيات جنيف الأربع التي أسست القانون الدولي الإنساني "قانون النزاع" لحماية المدنيين، وقرار مجلس الأمن 1325 حول حماية النساء والوقاية والتعافي والمشاركة السياسية، ليتم الالتزام به في العملية السياسية كشرط لازم بالسلام المستدام؛ وعدم السماح بامتلاك السلاح خارج مؤسسة عسكرية وطنية، وإعادة بناء الجيش وقطاع الشرطة والأمن وإصلاحهم، وأن يقوموا بمهمتهم المنوطة بهم في حماية أمن البلد ودستوره بحيادية؛ وتحييد النساء عن استخدامهن كأداة للعسكرة والاستغلال والضغط.

فضلاً عن ضمان وجود النساء في كافة العمليات المرتبطة في بناء السلام واتفاقهن على رفض أي حل غير نابع عن مصلحة كل الأطراف، وعدم إقصاء أحد من العملية السياسية ومراقبة تنفيذها وإنشاء شبكات تضامن نسائية للوقاية من كافة أشكال العنف ولجان تقصي حقائق ومراقبة؛ والاستفادة من وسائل الإعلام المستقلة في نشر ثقافة السلام واللاعنف، وتربية الأطفال والجيل الجديد عليها وعلى التماسك الاجتماعي لبناء مجتمع بعيد عن

الطائفية أو النزاعات العنصرية أو العرقية أو التمييزية وإعادة تفعيل وتمكين آليـات الضبط الاجتماعيـة التقليدية إلى جانب المؤسسـات القانونية، ووضع آليات احتكام حيادية عند نشوء النزاعات.

من أجل بناء السلام:

أ- يجب تحييد السلام الداخلـي المحلي عن العلاقات الدولية، ويجب أن تكون العلاقـات بيـن الدول ندية وفـق قوانين دولية، وليسـت علاقـات تدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ للحفاظ على استقلالية السيادة والقرار والدولة.

ب- جلب كل الأطراف السـورية إلى طاولة الحوار والخروج بقرار داخلي موحد نواجـه به كافة التدخلات الخارجيـة، والتأكيد على اسـتخدام الدول للقرارات والقوانين الدولية في التعاطي مع السلم الوطني الداخلي.

ت- الأخـذ بمصالح الجميـع بعيداً عما يسـمى الأكثرية والأغلبيـة في صناعة القـرار، فلكل جماعـة أو مكون في سـورية أولوياتها التي قـد لا تتقاطع مع أولويـات الآخرين؛ ويمكن للسلام أن يأتي على مراحل لأن الحلول قد تأتي على دفعـات، لكن لا يمكن بناءه على حسـاب فئة أو تجزئتـه لأن ذلك يفضي إلى صراع مستقبلي؛ ويجب أن تُعالج كل أسباب النزاع ومحاسبة المجرمين.

ث- إنصـاف المرأة جزء لا يتجزأ من عملية بناء السلام؛ وإلا كان سلاماً منقوصاً قائماً على حسابها.

ج- هنـاك الكثيـر من المبادرات النسـوية والنسـائية السـورية المهمة التي ظهرت ونشـأت بجهود نسائية سورية تركز على أدوار النساء وواقعهن وهو ما يمكن الاستفادة منه والبناء عليه في عملية بناء السلام.

ح- يجـب خلق بيئة آمنة وسـليمة للنسـاء، من أجل الاسـتفادة مـن خبراتهن وقدراتهن، وتفعيلها في عملية بناء السلام.

خ- يمكن للمرأة أن تلعب دوراً في أي موقع أو مرحلة من عملية بناء السلام.
د- النسـاء المشـاركات في بناء السلام أقدر على فهـم الاحتياجات والتعامل على أساسـها، بعيداً عن العنـف والسلاح، باحثات عن المصالح المشـتركة لا المصالح الشخصية.

ذ- يجب اسـتحداث قوانين تضمن دعم وحماية خيارات المرأة التي تختارها في حياتها.

ر- لن نسـتطيع تحليـل جذر التمييـز ضد النسـاء والبحث عن حلـول منطقية وفعالة وعادلة، دون إظهار أثر الثقافة الذكورية في المشاكل والتحديات التي تواجه النساء.

ز- يجـب أن تكون هنـاك معايير تتوافق مع دور النسـاء وخبراتهن عند فرض نظام (كوتا) نسـائية في كل المؤسسات كمرحلة مؤقتة، حتى نفسح المجال

أمام النساء لإثبات جدارتهن، ومن ثم نعود لمبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع.

س- بناء السلام يضمن تنمية عادلة مستدامة تمنح المرأة والرجل عيشاً كريماً.

ش- أي حل يخدم المرأة هو حل يخدم الرجل بالضرورة، كونه ينطلق من مراعاة خصوصية الجنسين؛ ويجب أن تكون هناك حلول حتماً للطرفين لأننا نبني مجتمعاً تشاركياً.

ص- زيادة الدعم المالي والتقني لجهود التدريبات المراعية للمنظور الجنساني وحماية النساء وحقوقهن واحتياجاتهن الخاصة.

ض-دعم المبادرات التي تقودها النساء على المستوى المحلي لحل الصراعات.

ط- العمل على إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على المساواة والعدل والداعم لإشراك فعلي وفعال بين الجنسين.

ظ- بناءً على اختلاف المواقف حول مشاركة النساء السوريات في سورية بين من اعتبرها مشاركة خجولة وفردية وبين من اعتبرها مؤطرة ومنظمة نجد من الضروري تنفيذ أبحاث توثيقية وأرشفة هذه المشاركات.

ع- لا يمكن أن يكون هناك تغيير في المشاركة السياسية للنساء فقط من

خلال الدعم والمناصرة الخارجية بل لابد من إنشاء شبكات اجتماعية تضم قادة اجتماعيــون/ات وأصحــاب قرار ومكانة من النســاء والرجال ليمارســوا/ن دور الضغــط وبالتالي الوصول إلى تحصيل حقوق يمكن من خلالها التحرك وزيادة المشاركة والتمثيل النسائي والنسوي في المجتمع.

غ- التوعية السياسية والتوعية بأهمية مشاركة النساء في عمليات السلام هو أمر مفروغ منه. لان الجهل بالمشــاركة السياسية هو واحد من العقبات التي يجب التغلب عليها.

ف- العمل على برامج توعوية للوقاية من كافة أشــكال العنف الممارس على النســاء والفتيات وإعداد برامج خاصة بالحوكمة لتضمين مواد حقوق الإنسان وحقوق النســاء والطفــل/ة ونبذ العنف بكل أشــكاله ضمن سياســات عمل الفرق المحلية والمنظمات على كافة أشكالها (المحلية-الدولية).

ق- دعم أكبر للإعلام الذي يلعب دور كبير في إكساب المجتمع عادات إيجابية لتغيير الصور النمطية للنســاء ودعم الشراكات بينه وبين الجسام الفاعلة ذات الصلة بالموضــوع والعمل على ايجاد آليات تمنع العنــف الرقمي الموجه ضد النساء ذو التأثير الذي يحد مشاركتهن بشكل فعلي.

ك- باعتبــار النســاء أكثر تضرراً نتيجــة الحرب والأقل في حمــل السلاح فيجب تضمين جهودهن في مشاورات جبر الضرر التي تعتبر من الأولويات للعدالة

الانتقالية وهو وسـيلة أساسية حتى يستطيع/تستطيع السوريين/ات العيش معًا ضمـن دولة واحدة. يجب العمـل على توضيح مفهوم جبـر الضرر وإيجاد قنوات تواصل بينهن وبين الجهات الفاعلة الدولية.

أنتِ و أنا، معاً نستطيع حينما نريد